"الشورى" يستعرض الإنجازات الحقوقية والسياسية أمام البرلمان الدولي بجنيف

حقوق/ متابعات

استعرض وفد مجلس الشورى أمام لجنة الشراكة بين الجنسين، العديد من التطورات والإصلاحات السياسية والحقوقية التي شهدتها المملكة مؤخرًا، والأدوار التي تقوم بها المرأة في ظل سياسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الداعمة للإصلاح التي من ضمنها دخول المرأة في عضوية مجلس الشورى، خلال اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي بجنيف، بحضور رئيس البرلمان عبدالواحد الراضي.

وكان أعضاء وفد المجلس قد شاركوا في مناقشات حول «دور البرلمانات في حماية الأطفال» والتي ناقشتها لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك شاركوا في مناقشات لجنة الأمن والسلم الدولي حول «الآثار المترتبة على استخدام السلاح النووي ودور البرلمانات في الحد من انتشاره»، في أعمال لجنة التنمية المستدامة وموضوعها «التنمية الخالية من المخاطر»، كما شارك الوفد في مناقشات لجنة الأمم المتحدة والتي تضمنت موضوعات تهم «اتفاقية تجارة الأسلحة، واجتماع الأمم المتحدة للدول الأقل نموًا، وحقوق الأقليات».

وأقر الاتحاد البرلماني الدولي في ختام اجتماعاته الـ١٢٩، التي عقدت مؤخرًا بمشاركة وفد مجلس الشورى برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، التعديلات المقترحة على نظام الاتحاد البرلماني الدولي كما تقرر عقد الاجتماع القادم للدورة الـ١٣٠ في جنيف خلال الفترة ١٧-٢٠ مارس ٢٠١٤م.

كما شارك وفد المجلس في الاجتماعات التنسيقية مع الوفود الخليجية والعربية والإسلامية لتنسيق الجهود خلال أعمال الاتحاد.

وضم وفد المجلس معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد آل عمرو وعددًا من الأعضاء.

الصحة توجه بعلاج "البدون" مجانًا

حقوق/ واس

عطفًا على خطاب هيئة حقوق الإنسان الذي رفعته إلى المقام السامي فقد وجه معالي وزير الصحة، الدكتور عبدالله الربيعة جميع المستشفيات بالمملكة باستقبال الحالات الطارئة لعديمي الجنسية، «البدون» مجانًا إلى حين استقرار حالتهم الصحية، ودعا إلى استمرار علاج هذه الفئة في المراكز الصحية والمستشفيات العامة، محذرًا في الوقت نفسه كل من لا يتقيد بهذا القرار بإنزال أقسى العقوبات بحسب ما جاء في تعميم الأمر السامي.

وحوى التعميم الذي وجه به معالي وزير الصحة مضمون الأمر السامي رقم ٢٨٧٢٩ وتاريخ ٢٧/٧/١٤٣٤، المشار فيه إلى خطاب الهيئة، والذي تضمن طلب السماح لـ«عديمي» الجنسية بالعلاج المجاني في المستشفيات والمراكز الصحية والتعليم في المدارس الحكومية، إضافة إلى برقية وزارة الصحة، التي تفيد بأن الحالات الإسعافية والحرجة يتم استقبالها وعلاجها لحين استقرارها في جميع المرافق الحكومية والخاصة.

وزارة الصحة
Ministry of Health

وأوضح التعميم أن الأمر السامي قضى بالتأكيد على جميع المستشفيات بقبول الحالات الطارئة، وأن من لا يتقيد بذلك سيعرض نفسه لأقسى العقوبات، مشيرًا إلى أن وزارة الصحة ترى استمرار علاج فئة «عديمي» الجنسية في المراكز الصحية والمستشفيات العامة.

وأشار التعميم أيضًا إلى برقية وزارة الداخلية رقم ١١٠١٩٣ وتاريخ ١٠/٧/١٤٣٣، التي تكفل العلاج لكل إنسان في الإسعاف والحالات الطارئة، سواء أكان لديه إثبات شخصية أو لم يكن لديه، على أن تبلغ الجهات المختصة حتى تكمل ما يلزم نحوه، فيما اشترطت وجود إثبات شخصية رسمية في الحالات غير العاجلة أو التي لا تحتاج معالجة سريعة وفقًا لصحيفة لوطن، مشددة على ضرورة إبلاغ الجهات الأمنية عمن لا يتوفر لديه إثبات شخصية لاتخاذ ما يلزم نحوه وإبلاغ الجهات الأمنية عنه والتنسيق معها بشأنه، إضافة إلى توفير الرعاية الصحية لكل محتاج.